

قانون عدد 113 لسنة 1996 مؤرخ في 30 ديسمبر 1996 يتعلق بقانون  
المالية لسنة 1997 (1).

باسم الشعب،

بعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

#### الفصل الأول :

يرخص بالنسبة لسنة 1997، و يبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة  
ميزانية الدولة المقاييس المتأتية من الأداءات والضرائب والمعالييم والآتوي  
والمداخل المختلفة و القروض بما جملته 8.010.000.000 ديناراً ميوّبة كما  
يلي :

موارد العنوان الأول :	4.926.000.000 ديناراً
موارد العنوان الثاني :	2.770.000.000 ديناراً
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة :	314.000.000 ديناراً

وتتوزع هذه المداخل وفقاً للجدول «أ» المدرج بهذا القانون.

#### الفصل 2 :

يضبط مبلغ إعتامادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة لسنة 1997 بما قدره  
8.010.000.000 ديناراً ميوّبة حسب الأقسام كما يلي :

القسم الأول : التاجير العمومي	2.273.277.000 ديناراً
القسم الثاني : وسائل المصالح	404.499.000 ديناراً
القسم الثالث : التدخل العمومي	819.011.000 ديناراً
القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	70.213.000 ديناراً
القسم الخامس : فوائد الدين العمومي	792.000.000 ديناراً
القسم السادس : الإستثمارات المباشرة	715.442.000 ديناراً
القسم السابع : التمويل العمومي	362.055.000 ديناراً

#### (1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 ديسمبر 1996.

القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة	33.503.000	دينارا
القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	320.000.000	دينارا
القسم العاشر : تسديد أصل الدين العمومي	1.906.000.000	دينارا
القسم الحادي عشر : نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	314.000.000	دينارا

وتتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول «ب» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 3 :

يحدّد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج الدولة لسنة 1997 بـ 916.861.000 دينار. وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول «ت» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 4 :

يضبط مبلغ إعتمادات التعمير لنفقات التنمية لميزانية الدولة لسنة 1997 بما قدره 1.685.000.000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي :

القسم السادس : الإستثمارات المباشرة	890.097.000	دينارا
القسم السابع : التمويل العمومي	362.055.000	دينارا
القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة	57.213.000	دينارا
القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	375.635.000	دينارا

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول «ث» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 5 :

تضبط إعتمادات باب النفقات الطارئة لميزانية الدولة لسنة 1997 لحد 103.716.000 دينار بعنوان الدفع وبـ 57.213.000 دينار بعنوان التعمير مبنية كما يلي :

#### العنوان الأول :

- القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة  
\* إعتمادات الدفع 70.213.000 دينار

#### العنوان الثاني :

- القسم الثامن :

\* إعتمادات التعمير لنفقات

التنمية الطارئة 57.213.000 دينار

\* إعتمادات الدفع لنفقات

التنمية الطارئة 33.503.000 دينار

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدولين «ب» و «ث» المدرجين بهذا القانون.

### الفصل 6 :

تقدّر إعتمادات باب تسديد الدين العمومي أصلا وفائدة بـ 2.698.000.000 دينار لسنة 1997 موزعة حسب الأقسام كما يلي :

القسم الخامس : فوائد الدين العمومي :	792.000.000	دينارا
القسم العاشر : تسديد أصل الدين العمومي :	1.906.000.000	دينارا

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول «ب» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 7 :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـ 640.000.000 دينار بالنسبة لسنة 1997.

### الفصل 8

يضبط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة والنفقات المتعلقة بها لسنة 1997 بـ 314.000.000 دينار وفقا للجدول «ج» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 9 :

تضبط موارد ونفقات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة بالنسبة لسنة 1997 بما قدره 323.600.000 دينار وفقا للجدول «ح» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 10 :

يرخص بالنسبة لسنة 1997 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية المواصلات الملحقة بميزانية الدولة المقابض بمختلف أصنافها بما جملته 99.000.000 دينار، وفقا للجدول «خ» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 11 :

يضبط المبلغ الأقصى لإعتمادات الدفع لنفقات ميزانية المواصلات الملحقة بميزانية الدولة لسنة 1997 بما قدره 99.000.000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي :

القسم الأول : التأجير العمومي	51.210.000	دينارا
القسم الثاني : وسائل المصالح	9.122.000	دينارا
القسم الثالث : التدخل العمومي	18.283.000	دينارا
القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	1.385.000	دينارا
القسم السادس : الإستثمارات المباشرة	19.000.000	دينارا

وتتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول «د» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 12 :

يحدّد المبلغ الأقصى لإعتمادات التعمير لنفقات التنمية لميزانية المواصلات الملحقة بميزانية الدولة لسنة 1997 بـ 21.549.000 دينار موزعة وفقا للجدول «ذ» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 13 :

يحدّد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج ميزانية المواصلات الملحقة بميزانية الدولة لسنة 1997 بـ 13.977.000 دينار.

وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول «ر» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 14 :

تضبط موارد ونفقات المؤسسة العمومية التابعة لميزانياتها لميزانية المواصلات الملحقة بميزانية الدولة لسنة 1997 بما قدره 2.381.000 دينار، وفقا للجدول «ز» المدرج بهذا القانون.

### الفصل 15 :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 40.000.000 دينار بالنسبة لسنة 1997.

### الفصل 16 :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح ضمان الدولة وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 950.000.000 دينار بالنسبة لسنة 1997.

#### ضمان الدولة لديون ديوان الحبوب والديوان الوطني للزيت

### الفصل 17 :

بصرف النظر عن أحكام الفصل 16 من هذا القانون يمنح ضمان الدولة في حدود 980.000.000 دينار للديون المتخلدة بذمة ديوان الحبوب والديوان الوطني للزيت لدى البنك القومي الفلاحي بتاريخ 31 ديسمبر 1996 والمعاد جدولتها على إثني عشر سنة بدون فائض والتي يتم شراؤها من قبل البنك المركزي التونسي.

#### إعفاء التجهيزات من المعاليم الديوانية

### الفصل 18 :

تعفى من المعاليم الديوانية والمعاليم ذات الأثر المماثل التجهيزات التي ليس لها مثل مصنوع محليا المنصوص عليها بالفصول 9 و 30 و 41 والفقرة الثانية من الفصل 50 والفصل 56 من مجلة تشجيع الاستثمارات.

بصرف النظر عن أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات تخضع للاداء على القيمة المضافة بنسبة 10٪ التجهيزات المنصوص عليها بالفصل 18 من هذا القانون باستثناء التجهيزات المعدة للفلاحة والصيد البحري المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات .

الفصل 26 :

تنقح الفقرة 1 من الفصل 23 من مجلة تشجيع الاستثمارات كما يلي :

1 - بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 ..... (البقية بدون تغيير) .

الفصل 27 :

يضاف للفقرة 1 من الفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات ما يلي :

بصرف النظر عن أحكام الفصلين 12 و 12 مكرر المشار إليهما أعلاه ، يخول الاكتتاب في رأس المال الأصلي أو الترفيع فيه للمؤسسات التي تنجز استثمارات في الجهات المنصوص عليها بالفصل 34 من هذه المجلة ، طرح المداخل أو الأرباح التي يقع استثمارها من المداخل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات.

سحب الأقساط الاحتياطية على الخاضعين

للضريبة حسب النظام التقديري

الفصل 28 :

تنقح الفقرة I من الفصل 51 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي :

الفقرة I :

باستثناء المستغلين الفلاحين والحرفيين الخاضعين للنظام التقديري يطالب الأشخاص ..... (البقية بدون تغيير)

الفصل 29 :

يضاف للفقرة II من الفصل 51 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ما يلي :

بصرف النظر عن أحكام الفصل 54 من هذه المجلة تستخلص الأقساط الاحتياطية حسب ثلاث دفعات تقديرية يساوي كل واحد منها 30٪ من مبلغ الضريبة التقديرية بالنسبة للأشخاص المشار إليهم بالفقرة IV من الفصل 44 من هذه المجلة .

توحيد نسب الخصم من المورد

على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة

الفصل 30 :

تلغى الأحكام الواردة بالمطتين الأولى والثانية من الفقرة الفرعية «ب» وأحكام الفقرة الفرعية «د» من الفقرة I من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

الفصل 31 :

نقحت الفقرة الفرعية «ج» من الفقرة I من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي :

ج - 20٪ بعنوان مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

الفصل 32 :

تحذف الأحكام الواردة بالمطلة الأولى من الفقرة الفرعية 1 من الفقرة II من الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

الفصل 33 :

تلغى الفقرتان الثانية والثالثة من الفصل 33 من القانون عدد 98 لسنة 1991 المؤرخ في 31 ديسمبر 1991 المتعلق بقانون المالية لسنة 1992 .

يحذف المعلوم التكميلي المؤقت المستوجب عند توريد المنتوجات المحدث بالفصل 26 من القانون عدد 111 لسنة 1990 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتعلق بقانون المالية لسنة 1991 ابتداء من 31 ديسمبر 1997 .

التفكيك التدريجي للمعاليم الديوانية في الفترة 1996 - 2007

تنفذ الأحكام الجبائية الواردة بالاتفاق المصادق عليه بالقانون عدد 49 لسنة 1996 المؤرخ في 20 جوان 1996 المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء من جهة أخرى باعتبار غرة جانفي 1997 بداية السنة الثانية من رزنامة تطبيق الاتفاق المذكور .

ضبط الضريبة الدنيا على الأرباح والمداخيل

تنقح أحكام الفقرة الفرعية الأولى من الفقرة I من الفصل 12 من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي :

تستوجب الضريبة على الشركات المحدث بالفصل 3 من هذا القانون بنسبة دنيا قدرها 15٪ من قبل كل شخص معنوي منتفع بإعفاء كلي أو جزئي من الضريبة على الشركات وذلك بمقتضى التشريع المتعلق بالامتيازات الجبائية .

تنقح أحكام الفصل 12 مكرر من القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي :

يخضع الأشخاص الطبيعيون المنتفعون بإعفاءات جبائية إلى ضريبة دنيا تساوي 45٪ من الضريبة المستوجبة على الدخل الجملي دون اعتبار هذه الإعفاءات .

تنقح أحكام الفقرة 2 من الفصل 38 من مجلة تشجيع الاستثمارات كما يلي :

2 - طرح المداخل أو الأرباح المتأتية من هذه الأنشطة من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات دون أن تقل الضريبة المستوجبة عن 10٪ من الربح الجملي الخاضع للضريبة دون اعتبار طرح بالنسبة للشركات و 30٪ من مبلغ الضريبة المحتسبة على أساس الدخل الجملي دون اعتبار طرح بالنسبة للأشخاص الطبيعيين. وينسحب هذا الامتياز على المؤسسات الموجودة قبل صدور هذه المجلة وذلك ابتداء من غرة جانفي 1994 .

تنقح أحكام الفقرة 3 من الفصل 49 من مجلة تشجيع الاستثمارات كما يلي :

3 - طرح المداخل أو الأرباح المتأتية من هذه الأنشطة من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات دون أن تقل الضريبة

لتطبيق الأحكام المحدثة بالفصل 34 من هذا القانون تعتبر الأقساط الصادرة قبل غرة جانفي 1997 التي لم تخضع للمعلوم الوحيد على التأمين إلى غاية هذا التاريخ والمستخلصة لاحقا أقساطا صادرة في تاريخ استخلاصها.

يمكن تقسيط الفارق بين المعلوم الوحيد على التأمين الواجب دفعه طبقا للأحكام المحدثة بالفصل 34 من هذا القانون والمعلوم الذي كان من المفروض دفعه على أساس التشريع الساري المفعول في تاريخ 31 ديسمبر 1996 خلال أشهر جانفي وفبري ومارس وأفريل لسنة 1997 حسب رزمة يقع ضبطها بالاتفاق مع قابض المالية المؤهل على أن لا تتجاوز مدة التقسيط موفى سنة 1997.

#### طرح مدخرات البنوك ومؤسسات الإيجار المالي

وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية من قاعدة الضريبة

#### الفصل 37 :

يضاف للفقرة I من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ما يلي :

وتطبق أحكام الفقرات السابقة على المدخرات المكونة من طرف مؤسسات الإيجار المالي .

#### الفصل 38 :

تضاف للفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات فقرتان I مكرر و I ثالثا هذا نصهما :

فقرة I مكرر : تقبل للطرح لغاية ضبط الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للمؤسسات البنكية وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية المدخرات المكونة بعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنايات الاجتماعية في حدود 30٪ من الربح الخاضع للضريبة. ويشمل هذا الحد المدخرات المكونة من طرف المؤسسات البنكية بعنوان الديون غير ثابتة الإستخلاص، باستثناء المدخرات القابلة للطرح كليا.

لتطبيق أحكام هذه الفقرة ، يقع تقييم الأسهم والمنايات الاجتماعية على أساس :

- القيمة حسب معدل آخر شهر من السنة المالية التي يتم بعوانها تكوين المدخرات بالنسبة للأسهم المدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس ،

- القيمة الحقيقية بالنسبة للأسهم الأخرى والمنايات الاجتماعية.

فقرة I ثالثا :

ترفع نسبة المدخرات القابلة للطرح من الربح الخاضع للضريبة على الشركات المنصوص عليها بالفقرتين I و I مكرر من هذا الفصل إلى 50٪ من الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للبنوك ومؤسسات الإيجار المالي وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية وذلك بعنوان الأرباح المحققة إبتداء من غرة جانفي 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2001 .

سحب الطرح الكلي على المدخرات المكونة من طرف البنوك

بعنوان الديون غير ثابتة الإستخلاص المتعلقة بالقروض

المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى

#### الفصل 39 :

يضاف للفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة I من الفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ما يلي :

ويطبق الطرح الكلي على المدخرات المكونة بعنوان القروض المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى في كل القطاعات كما وقع تعريفها بالتشريع الجاري به العمل.

#### الفصل 34 :

يضاف لمجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي جزء ثالث يسمى : « المعاليم الأخرى » يتضمن الأحكام الآتية :

الجزء الثالث

المعاليم الأخرى

العنوان الأول

المعلوم الوحيد على التأمين

#### الفصل 144 :

تخضع عقود التأمين أو الإيراد العمري المبرمة مع مؤسسات التأمين مهما كان مكان إبرامها لمعلوم يسمى «المعلوم الوحيد على التأمين» .

#### الفصل 145 :

تعفى من المعلوم الوحيد على التأمين :

- 1/ عقود إعادة التأمين .
- 2/ عقود التأمين المتعلقة بالأخطار الفلاحية والصيد البحري المبرمة لدى الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي .
- 3/ عقود تأمين أخطار السلع عند التصدير وعقود تأمين قروض التصدير .
- 4/ عقود التأمين الإيجاري في ميدان البناء المعد للسكن طبقا للتشريع الجاري به العمل .
- 5/ عقود التأمين على الحياة وعقود تكوين رأس المال وعقود الإيرادات العمرية .
- 6/ عقود التأمين للأخطار التي يمكن أن تحدث خارج البلاد التونسية.

#### الفصل 146 :

يحتسب المعلوم على أساس مبلغ الأقساط الصادرة وغيرها من المبالغ المتفق عليها لفائدة المؤمن بعد طرح المبالغ التي تم إلغاؤها أو إرجاعها.

#### الفصل 147 :

حددت نسبة المعلوم بـ :

- 5٪ بالنسبة لعقود التأمين على أخطار الملاحة البحرية والجوية.

10٪ بالنسبة احتود التأمين على الأخطار الأخرى .

#### الفصل 148 :

يدفع المعلوم من قبل المؤمن أو ممثل المؤمن إذا كان العقد مبرما من طرف عدة مؤمنين وذلك خلال الثمانية وعشرين يوما الأولى من كل شهر بعنوان أقساط التأمين الصادرة خلال الشهر السابق بعد طرح المبالغ التي تم إلغاؤها أو إرجاعها خلال نفس الشهر على أساس تصريح حسب نموذج توفره الإدارة يودع بالقباضة المالية المؤهلة.

وفي صورة ما إذا فامت المبالغ الملغاة أو التي تم إرجاعها مبلغ الأقساط الصادرة يمكن طرح الفائض من المبالغ المصرح بها خلال الأشهر الموالية.

#### الفصل 149 :

تطبق على المعلوم الوحيد على التأمين بالنسبة للمراقبة ومعاينة المخالفات والعقوبات والنزاعات والتقاعد واسترجاع المبالغ المدفوعة على وجه الخطأ أو بدون موجب نفس القواعد المعمول بها في مادة معاليم التسجيل .

#### الفصل 35 :

تلغى أحكام الأمر المؤرخ في 27 مارس 1947 المتعلق بالنظام الجبائي للتأمين كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 125 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتعلق بقانون المالية لسنة 1994 .

وتبقى مستوجبة تسبق المعلوم الوحيد على التأمين بعنوان شهر ديسمبر 1996 والتسوية بعنوان سنة 1996 .

التמיד في إعفاء القيمة الزائدة الناتجة عن التوقيت في الأسهم  
من طرف البنوك إلى موفى سنة 2001

الفصل 40 :

يضاف للفصل 48 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات فقرة VII سادسا هذا نصها :  
فقرة VII سادسا :

لضبط الربح الخاضع للضريبة تطرح القيمة الزائدة الناتجة عن التوقيت في الأسهم من قبل المؤسسات البنكية المضمنة بأصول موازاتها شريطة أن يقع رصدها ضمن خصوم الموازنة بحساب يسمى «احتياطي ذو نظام خاص» وتجمد لمدة الخمس سنوات الموالية لسنة التوقيت. ولا ينسحب هذا الشرط على بنوك الاستثمار.

تطبق أحكام هذه الفقرة بالنسبة لعمليات التوقيت المنجزة ابتداء من غرة جانفي 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2001.

إحداث معلوم لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري

الفصل 41 :

أحدث لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري معلوم يوظف عند التوريد ومحليا على المنتوجات المدرجة بالجدول التالي :

رقم البند	بيان المنتوجات
01 - 02	- لحوم حيوانات من فصيلة الأبقار طازجة أو مبردة
02 - 02	- لحوم حيوانات من فصيلة الأبقار مجمدة
02 - 04	- لحوم حيوانات من فصيلتي الضأن والماعز طازجة مبردة أو مجمدة

الفصل 42 :

يوظف المعلوم بمقدار 0,050 دينار على الكيلوغرام الواحد ويستخلص بالنسبة للمنتوجات الموردة كما هو الشأن بالنسبة للمعاليم الديوانية و محليا على مستوى المسالخ من طرف وكلاء المقايض وأصحاب اللزمات وأصحاب المسالخ الخاصة كما هو الشأن بالنسبة للخصم من المورد بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

وتطبق حسب الحالة على هذا المعلوم بالنسبة للمراقبة ومعاينة المخالفات والنزاعات نفس القواعد المعمول بها بالنسبة للمعاليم الديوانية أو الخصم من المورد بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

توظيف موارد لفائدة الصندوق القومي لتحسين السكن

الفصل 43 :

تحال للصندوق القومي لتحسين السكن المساهمة المنصوص عليها بالفقرة 1 من الفصل 3 من الأمر المؤرخ في 23 أوت 1956.

توظيف موارد لفائدة صندوق

الضمان لفائدة ضحايا حوادث السيارات

الفصل 44 :

خلافا لأحكام الفصل الثالث من المرسوم عدد 23 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المتعلق بإحداث صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث السيارات

والمصادق عليه بالقانون عدد 60 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962 يتولى الوزير المشرف على نزاعات الدولة الإذن بالدفع لمصاريف صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث السيارات.

الفصل 45 :

تحال لصندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث السيارات مساهمة شركات التأمين ومساهمة المسؤولين عن الحوادث البدنية غير المؤمنة ومساهمة المؤمن المنصوص عليها بالفصل 5 من المرسوم عدد 23 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المتعلق بإحداث صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث السيارات المصادق عليه بالقانون عدد 60 لسنة 1962 المؤرخ في 27 نوفمبر 1962.

إحداث صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات

الفصل 46 :

يفتح بديفتر أمين المال العام للبلاد التونسية حساب خاص بالخزينة يطلق عليه اسم «صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات».

يتولى هذا الصندوق بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق هيكل مختصة تمويل كل العمليات التي تهدف إلى تعزيز الوقاية في ميدان الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات.

ويتولى وزير الداخلية الإذن بالدفع لمصاريف هذا الصندوق وتكتسي نققات هذا الصندوق صبغة تقديرية.

تضبط بأمر قواعد تنظيم وتسيير صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات.

الفصل 47 :

يمول صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات بـ :

- المساهمة بعنوان المراقبة الفنية لل عربات السيارة المحدثة بالفقرة 1 من الفصل 153 من القانون عدد 91 لسنة 1982 مؤرخ في 31 ديسمبر 1982 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1983.

- مساهمة المؤمن المحدث بالفقرة 2 من الفصل 153 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1983.

- المساهمة المحدث بالفصل 29 من القانون عدد 66 لسنة 1979 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1980 كما وقع تنقيحه أو إتمامه بالفصوص اللاحقة.

- الموارد الأخرى التي يتم رصدها لفائدة الصندوق طبقا للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 48 :

تلغى الأحكام الواردة بالفقرة الثانية والثالثة من الفصل 29 من القانون عدد 66 لسنة 1979 المؤرخ في 31 ديسمبر 1979 المتعلق بقانون المالية لسنة 1980 كما وقع تنقيحه بالنصوص اللاحقة وتعوض بالأحكام التالية :

« توظف المساهمة على أساس مبلغ الأقساط الصادرة بالنسب التالية .

- 3, 0٪ بالنسبة لأقساط التأمين على حوادث السيارات.

- 1٪ بالنسبة لأقساط التأمين الأخرى.

وتطبق على هذه المساهمة بالنسبة للاستخلاص والمراقبة ومعاينة المخالفات والعقوبات والنزاعات والتقاعد واسترجاع المبالغ المدفوعة على وجه الخطأ أو بدون موجب نفس القواعد المعمول بها في مادة المعلوم الوحيد على التأمين».

إعفاء عمليات الترفيع والتخفيض في رأس مال الشركات

ذات رأس المال المتغير والتعاقدات والتعاونيات من إجراء التسجيل

الفصل 49 :

أضيف للفصل 9 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي العدد 19 هذا نصه :

ابتداء من تاريخ أول وضعها للجولان و الداخلة في البند 03-87 من تعريفه  
المعاليم الديوانية باستثناء السيارات لكل المسالك وتخضع للمعلوم على الاستهلاك  
بنسبة 10٪.

تعديل المعاليم الديوانية والمعلوم التكميلي المؤقت خلال السنة المالية

#### الفصل 52 :

يمكن بالنسبة لسنة 1997 بمقتضى أمر توقيف العمل بالمعلوم التكميلي  
المؤقت أو المعاليم الديوانية بما في ذلك الحد الأدنى القانوني للاستخلاص أو  
التخفيض فيها أو إعادة العمل بها كلياً أو جزئياً.

تنقيح الفصل 39 من القانون عدد 122 لسنة 1992  
المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993

#### الفصل 53 :

تنقح الأحكام الواردة بالمطبة الأولى من الفصل 39 من القانون عدد 122  
لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 المتعلق بقانون المالية لسنة 1993 كما  
يلي :

« - خمسين بالمائة من محصول المعلوم على النزول المحدث لفائدة الجماعات  
المحلية بمقتضى التشريع الجاري به العمل ..... البقية بدون تغيير ».

ضبط تاريخ تطبيق قانون المالية لسنة 1997

#### الفصل 54 :

تطبق أحكام هذا القانون ابتداء من غرة جانفي 1997.  
ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من  
قوانين الدولة.

تونس في 30 ديسمبر 1996.

زين العابدين بن علي

- عمليات الترفيع أو التخفيض في رأس مال الشركات ذات رأس المال المتغير  
والتعاقدات والتعاونيات التي لا تتضمن إحالة أملاك منقولة أو عقارات.

الترفيع في معلوم الطابع الجبائي الموظف على تجديد بطاقة التعريف  
وبطاقة إقامة الأجانب وجواز السفر عند الضياع أو الإتلاف

#### الفصل 50 :

1- تلغى الأحكام الواردة بالمطبة الثالثة من العدد الأول من الفقرة II من  
الجدول الوارد بالفصل 117 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي وتعوض  
بما يلي :

نوع العقود والكتابات والوثائق الإدارية	مقدار المعلوم
- تجديد بطاقة التعريف وبطاقة إقامة الأجانب بسبب الضياع أو الإتلاف	10.000 د

2- تلغى الأحكام الواردة بالمطبة الثالثة من العدد السابع من الفقرة II من  
الجدول الوارد بالفصل 117 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي وتعوض  
بما يلي :

نوع العقود والكتابات والوثائق الإدارية	مقدار المعلوم
- تجديد جواز السفر بسبب الضياع أو الإتلاف	100.000 د

تعديل النظام الجبائي المطبق على السيارات صغيرة الحجم

#### الفصل 51 :

تعفى من المعاليم الديوانية سيارات نقل الأشخاص بمحركات ذات مكابس  
متناوية يتم الإشتعال فيها بغير الضغط والتي لا تتعدى قوتها 4 خيل بخارية  
جبائية ولا تتجاوز سعة اسطوانتها 1200 سم<sup>3</sup> ولا يتجاوز عمرها 3 سنوات